

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٤٩

الخميس، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ٣٠/٠٩

نيويورك

الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد غونزاليث دي ليناريث بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد ستيهلن
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة يودكايته بوتريمينه
	ماليزيا	السيدة أدنين
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا







افتتحت الجلسة الساعة ٣٠/٠٩.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة المدعية العامة لدى المحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

انطلاقا من أساليب عمل المجلس المنصوص عليها في الوثيقة S/2010/507، أطلب من مقدمة الإحاطة الإعلامية هذا الصباح أن تقتصر في ملاحظاتها على ١٥ دقيقة، وأن يدلي أعضاء المجلس ببياناتهم خلال مدة خمس دقائق.

أعطي الكلمة الآن للمدعية العامة بنسودة.

السيدة بنسودة (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبته بشأن الحالة في ليبيا. هذه هي الجلسة العاشرة التي أقدم فيها هذه الإحاطة الإعلامية منذ إحالة الحالة إلى مكتبي في شباط/فبراير ٢٠١١.

تورطت ليبيا في دائرة لا يبدو أن لها نهاية من العنف وارتكاب الجرائم على نطاق واسع وعدم الاستقرار المزمن، مع عواقب خطيرة ومنهكة لا تؤثر على الأداء السليم لمؤسسات الدولة فحسب، بل وعلى مشهد حقوق الإنسان في البلد.

وانهيار القانون والنظام الناجم عن النزاع المستمر والانقسام السياسي قد أسفر عن زيادة عدد انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. في تلك البيئة، تواجه الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز المساءلة عن الجرائم الوحشية وإقامة حكم القانون تحديات كبيرة.

لكن الأمل يولد من رحم التجربة والمحن. بينما نجتمع هنا اليوم، قد تشهد محنة الشعب الليبي الطويلة قريبا إعادة توجيه نحو مستقبل أكثر إشراقا لليبيا. فبفضل الجهود الحثيثة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وقوة والتزام الشعب الليبي، أحرز تقدم كبير مؤخرا صوب الهدف المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار في البلد من خلال إنشاء حكومة وحدة وطنية.

والحوار الوطني الجاري بتيسير من الأمم المتحدة الذي يهدف إلى إنشاء حكومة وفاق وطني ليبية يمثل الأمل في الانتقال إلى الوحدة الوطنية والسلام الدائم، ويحمل وعدا هاما للجهود الليبية في مجال تعزيز سيادة القانون وحماية المدنيين ووضع حد للإفلات من العقاب عن الجرائم الوحشية.

ويرحب مكتبي بالطبع بأي مبادرة من هذا القبيل يتبناها الشعب الليبي وتحقق تلك الأهداف الجديرة بالثناء، بما في ذلك تقدير العدالة بوصفها من الركائز الهامة لتحقيق السلام المستدام.

وفي تطور هام آخر، يسرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المحادثات الناجحة نحو حل مسألة تاورغاء. والاتفاق الذي تم التوصل إليه في تونس العاصمة في أيلول/سبتمبر لوضع استراتيجيات لعودة تاورغاء وكذلك وضع خطط واضحة لتعويض الضحايا تطور موضع ترحيب.

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة المشتركة لمصراته/تاورغاء أكدت تأييدها التام للحوار السياسي وتشكيل حكومة وفاق وطني للوفاء بتطلعات الشعب الليبي لبسط سيادة القانون ووضع حد للنزاع والحفاظ على الوحدة الليبية.

إن عصر المساءلة وسيادة القانون، باعتباره الأساس الذي يمكن عليه بناء مستقبل البلد، ربما يكون في الواقع في متناول

الشعب الليبي. ولا يسعنا بشكل جماعي التخلي عن الشعب الليبي بالوقوف مكتوفي الأيدي بينما ينحدر البلد في الفوضى والمزيد من عدم الاستقرار. ومكتبي على استعداد للاضطلاع بدوره بالكامل وفقا لنظام روما الأساسي بكفالة المساءلة عن الجرائم الوحشية في ليبيا. وتحقيقا لهذه الغاية، يظل الدعم الملموس المقدم من مجلس الأمن حاسم الأهمية.

وكما هو مبين في التقرير العاشر الذي قدمه مكتبي إلى المجلس، هناك مجموعة كبيرة من المواد المقدمة من السلطات الليبية في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لا يزال يجري استعراضها وتحليلها والتحقيق فيها، الأمر الذي أدى إلى إحراز تقدم في العملية التحقيقية نحو تسليط الضوء على حالات الجرائم الوحشية التي يزعم ارتكابها في ليبيا. ونواصل التعاون مع السلطات الليبية في الحصول على المواد ذات الصلة. وأشدد على أهمية إجراء التحقيقات فيما يتعلق بالجرائم الجارية في ليبيا وأؤكد من جديد رغبة مكتبي في القيام بذلك. وفي ذلك الصدد، طلب المكتب موارد لإجراء المزيد من التحقيقات في إطار ميزانيته المقترحة لعام ٢٠١٦، تنظر فيها الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية. غير أن هناك مؤشرات تدل على أنه من المرجح ألا تتوفر تلك الموارد. وهكذا ستعرقل القيود المفروضة على الموارد في عام ٢٠١٦ قدرة المكتب على إجراء أنشطة التحقيق الإضافية.

ومن الأهمية بمكان التحقيق في الجرائم الجارية التي ترتكبها الجهات الفاعلة المختلفة في ليبيا وأن تتوفر لمكتبي الموارد اللازمة للاضطلاع بهذه التحقيقات الضرورية وفقا لولايته. لذلك يعول مكتبي على الدعم المالي الهام من الدول الأطراف في هذا الصدد، وأغتنم هذه الفرصة لأدعوها إلى تقديم هذا التمويل بالغ الأهمية. وبالمثل أدعو المجلس بقوة إلى النظر بجدية في تقديم المساعدة للمكتب، وفقا للمادة ١١٥ (ب) من نظام روما الأساسي، للحصول على الموارد اللازمة لإجراء تحقيق فعال في الجرائم التي يزعم أنها ارتكبت في الحالة التي أحالتها هذه الهيئة إلى المحكمة.

ومن الضروري استحداث استراتيجيات وخطط عمل مبتكرة وفعالة بشأن كيفية إعطاء معنى لأحكام المادة ١١٥ (ب) من نظام روما الأساسي.

وفيما يتعلق بقضايا المتهمين سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، يذكر المجلس أن دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية قد أكدت على مقبولية الدعوى المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤، وعدم مقبولية الدعوى المرفوعة ضد السنوسي في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة من قبل مكتبي، لم يتم تسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية حتى الآن. ويجب أن تستجيب السلطات الليبية لدعوات المجلس إلى التعاون والامتثال إلى طلب المحكمة بتسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية على الفور. ويقع على السلطات الليبية التزام قانوني واضح من أجل القيام بذلك، ولا تزال مخالفة بعدم تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وكما يعلم أعضاء المجلس، حكمت محكمة جنايات طرابلس في ٢٨ تموز/يوليه، بالإعدام على كل من سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، من بين متهمين آخرين، على الجرائم التي ارتكباها أثناء انتفاضة عام ٢٠١١ في ليبيا. وهي مسألة تثير القلق، إذ إن مكتبي لا يزال يدعو ليبيا إلى تسليم القذافي للمحكمة الجنائية الدولية، في حين أنها مستمرة في رصد المعلومات وجمعها لتمكينها من تحديد ما إذا كانت هناك وقائع جديدة قد تدعم طلب إعادة النظر في قرار الدائرة التمهيدية الأولى بعدم مقبولية الدعوى ضد السنوسي أمام المحكمة، بموجب المادة ١٩ (١٠) من نظام روما الأساسي.

ويشعر مكتبي أيضا بقلق عميق إزاء مقاطع الفيديو عن أعمال التعذيب المزعومة ضد الساعدي القذافي في سجن

الهضبة، والتي ظهرت على الإنترنت في آب/أغسطس. والتقارير عن أعمال التعذيب المزعومة أو الأفعال غير الإنسانية المماثلة في السجون، لها صلة بقضية السنوسي في سياق المادتين ١٧ و ١٩ (١٠) من نظام روما الأساسي. ويحقّق مكتبي حاليا في الملابسات المحيطة بتصوير مقاطع الفيديو، بما في ذلك الطلب إلى ليبيا الحصول على المعلومات واستعراض وتقييم المواد المقدمة بالفعل من السلطات الليبية.

وقد أكدت السلطات الليبية، في آخر مراسلاتها إلى مكتبي المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وفي الاجتماعات اللاحقة التي عقدها مؤخرا مع فريقي ومعي بشكل مباشر، على أنه يجري التحقيق في هذه الادعاءات، وأنه قد اتخذت، وسيستمر اتخاذ، إجراءات ملموسة وهادفة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت السلطات الليبية إلى مكتبي وثائق تتصل بالتحقيقات التي تجريها حول الأحداث الإجرامية المزعومة في السجن. وتقييمنا الأولي للمعلومات المقدمة يبعث الأمل على التفاؤل بشأن هذه الجهود الوطنية. وسيواصل مكتبي حواره البنّاء مع السلطات الليبية للتأكد من تقديم المعلومات المطلوبة كي يجري المكتب تقييمه الخاص به لمتطلبات نظام روما الأساسي.

ومن المهم أيضا تسليط الضوء على أن مكتبي قد قدّم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، طلبا للدائرة التمهيدية يلتمس فيه إصدار أمر إلى ليبيا بالامتناع عن إعدام سيف الإسلام القذافي، وتسليمه إلى المحكمة فورا، وتقديم تقرير إلى المجلس عن الحكم عليه بالإعدام. وقد أوضحت ليبيا في ردها الصادر بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٥، أن حكم الإعدام الصادر ضد سيف الإسلام القذافي غير قابل للتنفيذ في ليبيا بسبب أن محاكمته جرت غيابيا، وأنه سيتمتع بالحق المطلق في محاكمة جديدة عند نقله من الزنتان إلى عهدة السلطات الليبية. وقد أقرت ليبيا بأن سيف الإسلام القذافي ليس في عهدتها.

وفيما يتعلق بقضية السنوسي، يواصل مكتبي رصد الإجراءات على الصعيد الوطني وجمع المعلومات لتمكينه من تحديد ما إذا كانت هناك وقائع جديدة تدعم تقديم طلب لإعادة النظر في القرار الخاص بمقبولية الدعوى. ويجدر التأكيد على أنه ليس بوسع مكتبي، بموجب المادة ١٩ من نظام روما الأساسي، أن يقدم طلب إعادة النظر في قرار الدائرة التمهيدية إلا إذا كان مقتنعا تماما بأن هناك وقائع جديدة تلغي أساس ذلك القرار. وقد قضت دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية، بأنه كي تفضي انتهاكات الأصول القانونية الواجبة في محاكمة محلية إلى قضية يجري النظر في اعتبار مقبوليتها أمام المحكمة الجنائية الدولية، يجب أن تكون الانتهاكات صارخة بحيث يُعتبر أن الإجراءات لم تعد قادرة على تحقيق أي شكل من أشكال العدالة الحقيقية للمتهم. وتحقيقا لهذه الغاية، سعى مكتبي للحصول من بعثة الأمم المتحدة، ومنظمة رصد حقوق الإنسان والسلطات الليبية على معلومات عن التقدم المحرز في الإجراءات القانونية ضد السيد السنوسي، والمكتب يجري تحليلا دقيقا لها.

وينتظر مكتبي حاليا التقرير الكامل لبعثة الأمم المتحدة عن المحاكمة الليبية لسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي وعن حكم المحكمة، وسوف يواصل متابعة الحالة وجمع المعلومات وتحليلها بغية تحديد ما إذا كان ضرورة لأن تعيد الدائرة النظر في مقبولية قضية السنوسي. وتقييم مكتبي للمعلومات المتوفرة لديه في هذه المرحلة هو أنه لا يؤيد طلب إعادة النظر في قرار الدائرة التمهيدية ومقبولية الدعوى ضد السنوسي. ويقتصر هذا الموقف بالضرورة على المعلومات التي في حوزة المكتب حاليا، وهو عرضة للتغيير تماشيا مع المعلومات الموثوقة التي قد نتلقاها في المستقبل.

وتواصل المفوضية رصد الحالة في ليبيا، وتشعر بالقلق إزاء الجرائم الواسعة النطاق، بما في ذلك تلك الواقعة في إطار الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، التي يرتكبها جميع أطراف

النزاع. وما زال القلق أيضا يساورني لكون جميع الأطراف – بما في ذلك الجيش الوطني الليبي، وفجر ليبيا وما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحلفاء كل منها، والجهات الفاعلة الدولية – ما زالت تشن الهجمات التي تسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين. والأمثلة على هذه الجرائم مبينة بالتفصيل في تقريري العاشر إلى المجلس. ويُذّكر مكتبي المسؤولين عن هذه الجرائم أنه يمكن المقاضاة على الصعيد الوطني أو في المحكمة الجنائية الدولية. وأؤكد من جديد في هذا المقام على استعداد مكتبي والتزامه بإجراء المزيد من التحقيقات في ليبيا، ولكني أشدد مرة أخرى على ضرورة قيام الدول الأطراف والمجلس بضمان التمويل الكافي لمكتبي لهذا الغرض.

وعملا بالقرار ١٩٧٠(٢٠١١)، قرر المجلس أن

> ”تتعاون السلطات الليبية تعاوناً كاملا مع المحكمة ومع المدعي العام وتقدم لهما ما يلزمهما من مساعدة عملا بمقتضيات هذا القرار“ (القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الفقرة ٥).

وتم تأكيد هذا الإعلان الهام مرارا في قرارات لاحقة للمجلس. ويظل استمرار التعاون والتشاور والتنسيق بين مكتبي والسلطات الليبية أمرا حاسم الأهمية لتنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بشأن تقاسم الأعباء فيما يتعلق بالتحقيقات والمحاكمات في ليبيا.

ويعرب المكتب عن تقديره للتعاون الذي لا يزال يتلقاه من الدول الأطراف وغير الأطراف، فضلا عن المنظمات الدولية، في حالة ليبيا، ونتطلع إلى تعزيز الجهود المبذولة والتآزر من أجل مساعدة السلطات الليبية في جهودها الرامية إلى بناء سيادة القانون في ليبيا. وفي هذا الصدد، أؤكد مجددا دعواتي السابقة إلى تقديم المساعدة لليبيا في تعزيز قدرتها الوطنية على التصدي للجرائم الواردة في نظام روما الأساسي من خلال تشكيل فريق اتصال الدولي بشأن مسائل العدالة.

إن المكاسب التي تحققت مؤخرا نحو تشكيل حكومة وفاق وطني ليبية وتحقيق الوحدة الوطنية يمكن في الواقع أن تزيد من فرص إحياء المناقشات بشأن هذا الاقتراح في المستقبل القريب. وبالمثل، أناشد جميع الدول الأخرى التي لم تجر حوارا أو تتعاون مع مكتبي بعد، أن تفعل ذلك. إن بعض الأدلة والأشخاص الذي هم محل شبهات مكتبي موجودون خارج ليبيا ولا يمكن الوصول إليهم إلا من خلال تعاون الدول. وإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة في ليبيا هو أحد الأهداف الهامة التي يمكن تحقيقه وضروري في آن واحد لاستدامة السلام والاستقرار في البلد. وهو أيضا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الالتزام والعمل المشترك والدعم الكبير من جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها الإعلامية. نشيد بالمحكمة الجنائية الدولية على إسهاماتها الكبيرة في تطوير القانون الجنائي الدولي الموضوعي والإجرائي. ونحن ندرك أيضا الإسهامات المهمة للمحكمة في تعزيز سيادة القانون.

وتثني نيجيريا على المدعية العام الليبي وممثل ليبيا لدى المحكمة الجنائية الدولية على تعاونهما الوثيق مع مكتب المدعية العام.

ونرحب بتبادل المعلومات بين مكتب المدعي العام الليبي ومكتب المدعية العامة، وأثني على الالتزام والكفاءة المهنية للمحققين الوطنيين الليبيين. ونحن نشجع الجانبين على تعزيز التعاون بينهما، والعمل معا لإنهاء الإفلات من العقاب في ليبيا.

بالنسبة إلى سيف الاسلام القذافي، نحيط علما بقرار الدائرة التمهيدية المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، الذي أكده

قرار دائرة الاستئناف المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤ بأن قضيته مقبولة. لذلك، فإن على ليبيا، بوصفها دولة طرفا في نظام روما الأساسي، التزاما قانونيا بتسليمه إلى المحكمة.

وفي ما يتعلق بعبد الله السنوسي، نحيط علما بقرار المحكمة الذي يقضي بأن قضيته غير مقبولة. كما نحيط علما بالجهود التي يبذلها مكتب المدعية العامة لرصد محاكمته في ليبيا والوقائع الجديدة التي قد تدعم عكس مسار قرار المحكمة بشأن مقبولية قضيته.

ونحن نلاحظ التقدم الذي أحرزه مكتب المدعية العامة في التحقيق الجاري في ليبيا. فذلك يتصف بأهمية خاصة في ضوء الحالة الأمنية الصعبة في البلد، والموارد المحدودة المتاحة للمكتب. ونشيد بالمكتب للتحقيق في الجرائم التي ارتكبها مختلف الأطراف في ليبيا، بما فيها تلك التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية التي تستغل الفراغ السياسي والأمني في البلد. وهذا يتفق مع القرارين ٢٢١٣ (٢٠١٥) و ٢٢٣٨ (٢٠١٥).

وإننا ندين جميع عمليات الإعدام الجماعي، بما في ذلك إعدام ٣٠ مسيحيا إثيوبيا، من جانب الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش). كما ندين عمليات الخطف التي يقوم بها تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية. وندعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في جميع أنحاء ليبيا. وينبغي للأطراف المتورطة في الصراع أن تمتنع عن استهداف مدنيين أو أهداف مدنية، وينبغي أن تكف عن ارتكاب الجرائم الوحشية. وندعو جميع الميليشيات الليبية إلى نزع السلاح، والمشاركة في الجهود الرامية إلى استعادة السلام والقانون والنظام في البلد. ونحن نؤيد الحوار السياسي وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، بغية تلبية تطلعات الشعب الليبي، وإرساء سيادة القانون، ووضع حد للصراع، وحماية الوحدة الليبية. وهذا أمر حيوي لتحقيق الاستقرار في البلد، وإنهاء حالة إفلات الجماعات والميليشيات الإرهابية من العقاب.

وبخصوص مسألة الموارد، نلاحظ بقلق أن القيود المفروضة على الموارد قد تعيق قدرة المكتب على الاضطلاع بأنشطة التحقيق الإضافية في عام ٢٠١٦. لذلك، ندعو الدول الأطراف إلى توفير التمويل الذي يقتضيه المكتب، بغية إجراء التحقيقات اللازمة وفقا لولايته.

أخيرا، ندعو شركاء ليبيا الرئيسيين إلى توفير الدعم اللازم للسلطات الليبية بهدف استعادة الأمن في البلد، وحماية المدنيين، وتعزيز القدرات في مجالي العدالة وسيادة القانون.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلامي متمنيا لكم، سيدي الرئيس، ولوفد المملكة المتحدة النجاح في رئاستكم لمجلس الأمن. ونهنئ أيضا الوفد الإسباني على عمله الممتاز خلال رئاسته في تشرين الأول/أكتوبر. ونشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الاعلامية بشأن التقرير العاشر المعروض وفقا لأحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

لقد مرت أربعة أشهر منذ التقرير السابق والنقاش الذي جرى في مجلس الأمن حول هذه المسألة. والتقرير الذي تم عرضه للتو يكشف عن إحراز تقدم ضئيل جدا في تنفيذ مذكرة التفاهم، وهو شرط هام للتعاون القضائي بين مكتب المدعية العامة والسلطات الليبية. أمّا البيئة السياسية والأمنية الحالية في ليبيا، التي تتصف بأزمة مؤسسية وتصاعد العنف، فهي تعيق التعاون وتوفير المساعدة اللازمة للمحكمة ولمكتب المدعية العامة في إطار القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). والجماعات الإرهابية المتطرفة التي ينضم إليها مقاتلون إرهابيون أجانب، وفصائل سياسية وعسكرية وميليشيات تسبب حالة الفوضى في البلد. فهم يهاجمون المدنيين دون تمييز، ويرتكبون جرائم فظيعة مثل عمليات الخطف والإعدام الجماعي. وإزاء الفوضى القائمة والخروج على القانون، فإن شروط إجراء التحقيقات وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم الوحشية غير متوفرة، والمسؤولية الرئيسية عن ذلك، حسب النظام الأساسي للمحكمة

الجنائية الدولية، تقع على عاتق السلطات الوطنية. ومع ذلك، من الواضح أنه لا تتوفر في ليبيا أي شروط لتطبيق الإجراءات القانونية والمحاكمات العادلة.

إن المعلومات الصادرة عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومفادها أن مرافق الاحتجاز تعمل بصورة غير قانونية من قبل مختلفة فصائل الصراع، أمر يثير بالغ القلق. وحقيقة أن آلاف الناس، بمن فيهم مواطنون وأطفال أجانب دون سن ١٨ عاما، قد اعتقلوا وهم يتعرضون للمعاملة السيئة والتعذيب والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس – وفي حالة المحتجزين الأجانب، يخضعون للابتزاز مقابل إطلاق سراحهم – تكشف عن حالة الفوضى التي يعيشها النظام القضائي الليبي. ونحن نعتقد أن لا شيء سوف يسمح لليبيا بإيجاد نظام عادي قائم على العدالة والمؤسسات القضائية الفعالة سوى تحقيق السلام والاستقرار.

لذلك، نكرر دعمنا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ويبذلها المجتمع الدولي من أجل استمرار العمل مع الأطراف الليبية للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع. ونحثها على احترام الاتفاق السياسي الذي أعلنه الممثل الخاص للأمين العام، برناردينو ليون، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وفقا للاقتناع بأن قدرة ليبيا على مواجهة تحديات المستقبل وبناء مجتمع سلمي سوف تعتمد، في نهاية المطاف، على الاستقرار السياسي ومؤسسات الدولة بالاستناد إلى سيادة القانون.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه المرة هي الأولى لي حيث أتكلم في جلسة علنية هذا الشهر، أود أن أشيد بوفد إسبانيا على رئاسته الممتازة لمجلس الأمن في الشهر الماضي. كما نعرب لكم، سيدي، عن عزمنا على دعمكم بثبات خلال هذا الشهر.

ونحن نعرب مرة أخرى عن امتناننا لحضور المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، ونثمّن عرض تقريرها العاشر عن ليبيا، تنفيذا للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وإذ يدرك وفدي الصعوبات الكثيرة التي تواجهها ليبيا، ويشعر بالقلق إزاء تصاعد العنف، فهو يرى أن العدالة والمساءلة ضروريتان لتحقيق السلام المستدام والدائم.

هناك العديد من الوفود، فضلا عن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان نفسه، قد أعربت عن قلقها إزاء ارتفاع عدد القتلى في صفوف المدنيين نتيجة الأعمال التي ترتكبها مختلف الجماعات المسلحة، وبخاصة تلك المرتبطة بما تسمى الدولة الاسلامية. فمن الضروري وقف الهجمات العشوائية، وأعمال الخطف، والتعذيب، والعنف الجنسي وغير ذلك من المعاملة الوحشية والمهينة، التي ينبغي أن تكون موضوع تحقيقات جدية وشفافة. لهذا السبب، نشجع الجهود التي تبذلها الأطراف، بمساعدة الأمم المتحدة، لتشكيل حكومة الوفاق الوطني التي ستساهم في تحقيق ما يلزم من الاستقرار، ووضع حد للإفلات من العقاب.

وتعتقد شيلي أنه من الواجب الاستمرار في الإصرار على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعية العامة فيها، عملا بأحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونعتقد أيضا أن السلطات الليبية يجب أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وتتعاون مع مكتب المدعية العامة، مثلما ينص عليه القراران ٢١٧٤ (٢٠١٤) و ٢٢١٣ (٢٠١٥). علاوة على ذلك، نحث، من ناحية، على أن يجري تسليم سيف الإسلام القذافي فورا إلى المحكمة، وأن يحظى، من ناحية أخرى، عبد الله السنوسي وغيره من الأفراد بضمانات لمحاكمة عادلة في ليبيا. وإذا لم يحدث ذلك، فسوف تفتقر العدالة الدولية إلى الثقة اللازمة لتحقيق غاياتها.

ويود بلدي أيضا أن يؤيد طلب المدعية العامة إلى المجلس بتوفير الموارد اللازمة بغية تيسير التحقيقات التي تحال إلى المحكمة، وفقا لأحكام المادة ١١٥ (ب) من نظام روما الأساسي.

وبالنظر إلى الأثر المباشر للجوانب المالية على أعمال مكتب الادعاء العام، فإننا نعتقد أيضا أنه، بالإضافة إلى اقتراح المدعية العامة المحدد، يجب أن تطبق صيغ تمويل تكميلية، ليتمكن ذلك المكتب من المضي قدما بتحقيقاته بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة. هذا شاغل رئيسي.

من هذا المنطلق، ستواصل شيلي العمل من أجل توثيق العلاقة بين المجلس والمحكمة الجنائية الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالقضيتين المحالتين حتى الآن. وكما أعربنا في مناسبات سابقة، فإننا مقتنعون بأن الإحالات ليست غاية في حد ذاتها. ونكرر أنه من مسؤولية المجلس القيام بمتابعة فعالة، وفقا للولاية المسندة إلى المحكمة.

وأخيراً، نود أن نكرر الإعراب عن التقدير لأعمال مكتب الادعاء العام في التحقيق في الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق الضحايا في أجزاء مختلفة من ليبيا، ومساهمته في عملية تعزيز مجتمع ليبي أكثر عدلا وشمولا للجميع وقادر على التكيف.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لوفد إسبانيا على قيادته لأعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، وأهنئ بلدكم، المملكة المتحدة، على توجيه عملنا هذا الشهر. وأود أن أعرب عن امتناني للسيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية.

لا تزال الحالة الأمنية والحالتين السياسية والمتعلقة بحقوق الإنسان في ليبيا مثيرة للقلق، وتستمر في التدهور نتيجة لاستمرار أعمال العنف والانتهاكات الجسيمة للحقوق والحريات الفردية. نحن نتفهم بل ونتشاطر الشواغل التي أُعرب عنها في التقرير الذي يجري النظر فيه – وهي شواغل بشأن أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة التي وقع ضحية لها عدد من المحتجزين. ونحن نشجع على اتخاذ المزيد من الخطوات لتوضيح الحالة، بمساعدة الحكومة الليبية. وفي هذا الصدد، نشجع الجهود الرامية إلى إجراء تحقيقات لوضع حد لهذه الممارسات غير القانونية وتحديد هوية الجناة لضمان تقديمهم إلى العدالة. ونلاحظ أيضا مع القلق أحكام الإعدام الصادرة في ٢٨ تموز/يوليه، وبعضها غيابي، عن محكمة الجنايات بطرابلس بحق عدد من المحتجزين، بن فيهم سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي.

وبينما نرحب بالتقدم المحرز في مجال التحقيقات التي أجريت في ما يتعلق بالجرائم المرتكبة في ليبيا، ندعو السلطات الليبية المختصة إلى أن تتعاون تعاونا تاما مع مكتب الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية لضمان أن يتمتع المحتجزون بمحاكمات عادلة، يُحترم فيها حقهم في الدفاع. ونحيط علما بمبادرة المدعية العامة لجمع معلومات جديدة للنظر مرة أخرى في مقبولية قضية عبدالله السنوسي، ومن ثم ربما إصدار حكم في المحكمة الجنائية الدولية.

إن استمرار انعدام الأمن بسبب الميليشيات المسلحة، ونشوء الإرهاب، والتفشي الجديد للأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاتجار بالبشر وانعدام آفاق الحل السياسي لا يعرض مستقبل ليبيا للخطر فحسب، بل ويقوض أيضا جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك السلطة القضائية. ولذلك، فإننا نكرر مجددا دعوتنا إلى جميع الأطراف الليبية إلى تقديم التنازلات الضرورية من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية يمكنها إنهاء الصراع بصورة حاسمة واستعادة سلطة الدولة.

وتكتنف حالة الفوضى السائدة حاليا في ليبيا أيضا انتهاكات جسيمة، بما في ذلك القتل والاختطاف والتعذيب والعنف الجنسي، فضلا عن اضطهاد القضاة والسياسيين والمدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان. وقد حوصر آلاف الأفراد في القتال العنيف، وفر عشرات الآلاف غيرهم من ديارهم التماسا للمأوى. وتفاقم ذلك الوضع جراء آلاف الأشخاص المحتجزين دون محاكمة، بمن فيهم مهاجرون أفارقة تعرضوا لمعاملة لاإنسانية ومهينة بسبب العرق والدين.

ونحن ندين جميع هذه الانتهاكات بشدة ونطالب بتحديد المسؤولين عنها وتقديمهم إلى العدالة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي على المحكمة الجنائية الدولية، على الرغم من محدودية مواردها، استكشاف السبل والوسائل التي تمكنها من متابعة الحالة عن كثب، بما في ذلك من خلال إجراء تحقيقات بغية احتمال إجراء محاكمات. وفي هذا الصدد، على مجلس الأمن، الذي أحال الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، دعم الجهود التي تبذلها المحكمة. ونهيب أيضا بالدول الأطراف في نظام روما الأساسي أن تفعل الشيء ذاته.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا دعمنا لعمل المدعية العامة، ونود أن نعرب عن تقديرنا لجهودها الدؤوبة في سبيل الاضطلاع بمهمتها.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، وفريقكم على تولي المملكة المتحدة رئاسة المجلس لهذا الشهر، وشكر إسبانيا والوفد الإسباني على العمل الممتاز الذي اضطلع به في إدارة أعمالنا لشهر تشرين الأول/أكتوبر.

تمر الحالة في ليبيا بمرحلة حرجة. والتوصل إلى حل سياسي للصراع أمر حيوي لشعب ليبيا الآن أكثر من أي وقت مضى. ونحث الأطراف بقوة على إبرام الاتفاق السياسي الليبي، ونتطلع إلى الإحاطة الإعلامية في وقت لاحق هذا الصباح بشأن إمكانيات التوصل إلى ذلك الاتفاق النهائي.

وأود أن أشكر السيدة بنسودة على تقريرها وعلى إحاطتها الإعلامية، فهما واقعيان. فالوفيات الناجمة عن العنف في ليبيا تزداد شهرا بعد شهر، وقد شرد القتال في الجنوب ١٢ ٠٠٠ شخص في أربعة أشهر فقط. ونشعر بالقلق بوجه خاص من تكرار استهداف المناطق المدنية ودور العبادة والمرافق الطبية وكذلك الأقليات على وجه الخصوص.

ويوضح تقرير المدعية العامة بجلاء أن الجرائم ترتكب من قبل جميع أطراف النزاع. ومن الواضح أيضا أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات التي تعهدت له بالولاء يقومون بدور مدمر بصفة خاصة. وتتفق دعوة المدعية العامة الدول إلى محاكمة مواطنيها الذين يعملون كمقاتلين إرهابيين أجانب في ليبيا مع التزام المجلس نفسه بالتصدي لهذه العناصر الفاعلة. لقد تحدث المجلس بوضوح عن ضرورة مكافحة تنظيم الدولة، بما في ذلك في ليبيا، وقد أنشأ التزامات بموجب القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي يلزم جميع الدول الأعضاء، سواء كانت طرفا في نظام روما الأساسي أم لا، بملاحقة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. على الدول الأعضاء التزام بملاحقة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الصعيد المحلي والتزامات بتزويد كل منها الأخرى بأقصى قدر من المساعدة في التحقيقات الجنائية المتعلقة بتقديم الدعم للأعمال الإرهابية. سيكون التعاون الدولي وتبادل المعلومات في غاية الأهمية للتصدي الفعال للمقاتلين الإرهابيين الأجانب في ليبيا. ونرحب بالالتزام الذي أبدته المدعية العامة بدعم هذه الجهود.

إن عدم الاستقرار وعدم سيطرة الدولة على أجزاء كبيرة من ليبيا يجعل السعي لتحقيق العدالة صعبا بشكل خاص. ونحن ندرك أن قدرة المدعية العامة على توسيع نطاق التحقيقات في جرائم أخرى يزعم ارتكابها لا تعيقه الحالة الأمنية فحسب، بل ونقص الموارد. فالمدعية العامة على صواب في لفت انتباه هذا المجلس إلى تلك العقبة البائنة أمام سعي مكتبها إلى التحقيق في الجرائم الحالية. ونحن نرى أن على المجلس أن يدعم الولايات التي يسندها إلى المحكمة. وفي المسائل المتعلقة بالشؤون المالية، عليه أن يحيل الأمر إلى الجمعية العامة، التي لها اختصاص البت في قضايا التمويل.

وعلى الرغم من التحديات الأمنية، فإننا نشعر بالارتياح لأن المدعية العامة ما زالت تلقى تعاوناً من النائب العام الليبي

وممثل ليبيا لدى المحكمة، وأن مذكرة التفاهم لا تزال قيد التنفيذ. ومن شأن هذا العمل الأساسي أن يدعم ليبيا في الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) والتعاون الكامل مع المحكمة. وفي حين أن السيدة بنسودة لم تطلب مراجعة النتائج التي خلصت إليها المحكمة الجنائية الدولية، التي أعادت محاكمة عبد الله السنوسي إلى ليبيا، فإنها ترصد الإجراءات المحلية المتخذة ضده عن كثب. والتقارير بشأن تلك المحاكمات ومزاعم التعذيب في مركز الاحتجاز حيث يحتجز السنوسي هي أسباب مشروعة للمدعية لرصد أي تقدم في هذا الشأن. ونحن نفهم أن عبد الله السنوسي سيطعن على الحكم الصادر بحقه، ونحث السلطات الليبية على كفالة مقتضيات العملية القانونية الواجبة.

ويقلقنا أنه بالرغم من التزاماتها بتسليم سيف الإسلام القذافي للمحكمة الجنائية الدولية، فقد أصدرت محكمة الجنايات في طرابلس حكماً بإعدامه في تموز/يوليه. ولئن قدمت ليبيا بعد ذلك تفسيراً رسمياً للمحكمة، تضمن شرح عدم قابلية إنفاذ الأحكام الغيابية من هذا القبيل، فإن القضية الأكبر متمثلة في تسليم سيف الإسلام القذافي تبقى معلقة. ومع إقرارنا بالتحديات التي تواجهها ليبيا، إلا أن التزاماتها تجاه المحكمة، التي أنشئت بقرار من المجلس، واضحة. ونرحب بتأكيد السيدة بنسودة استعداد المحكمة لدعم ليبيا في الوفاء بذلك الالتزام.

وفي حين أن التقرير يصعب قراءته، ينبغي أن نثني على مكتب المدعية العامة لمواصلة الإدلاء بشهادتها أمام المجلس فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في ليبيا. والإحاطة الإعلامية التي قدمتها المدعية العامة اليوم، والتي تأتي قبل إحاطة بشأن الوضع السياسي في ليبيا مباشرة، يجب أن تنشط التزام المجلس بالتوصل إلى تسوية سياسية وتحقيق الاستقرار في ليبيا. وكما أشارت المدعية العامة في تقريرها، فإن حكومة الوحدة والسلام الدائم يمثلان أملاً جديداً لجهود ليبيا من أجل تعزيز سيادة القانون وحماية المدنيين ووضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الوحشية.

السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نكرر تهنئتنا لإسبانيا على أدائها الممتاز خلال رئاستها للمجلس في الشهر الماضي، ونعرب عن دعمنا الكامل لرئاسة المملكة المتحدة لهذا الشهر كيما يمكنها إنجاز ولايتها بنجاح.

وجمهورية فنزويلا البوليفارية تشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على عرضها للتقرير العاشر بشأن التحقيق في الحالة في ليبيا، المقدم عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وعلينا أن نقر ونشيد بها على جهودها الاستثنائية في ليبيا رغم العراقيل التي تصادفها.

وفنزويلا تؤكد دعمها لدور المحكمة الجنائية الدولية في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي من أجل محاكمة أولئك المسؤولين عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وفقاً لأحكام نظام روما الأساسي. وكدولة طرف في المحكمة الجنائية الدولية منذ عام ٢٠٠٢، فإن بلدي يعمل على تعزيز مكانتها المؤسسية وفعالية أدائها. وفي هذا الصدد، ندعو البلدان غير الأطراف في نظام روما الأساسي للانضمام إلى ذلك الصك، بغية جعله عالمياً.

وفنزويلا تعتبر التعاون جانباً أساسياً في تحقيق أهداف المحكمة، وهذا يتطلب التزام الدول بتنفيذ قراراتها ودعم عملها. ودعم النظام الدولي للعدالة الجنائية المنشأ في إطار المحكمة الجنائية الدولية يقتضي من الدول الأطراف الامتناع عن الأعمال التي من شأنها أن تقوض وظائفها المهمة في مكافحة الإفلات من العقاب. وإذ نؤكد مجدداً على أهمية المحكمة الجنائية الدولية، فإننا نشعر بالقلق إزاء المحاكمات السريعة في عدة حالات سابقة، نتيجة لاعتبارات سياسية، وتدخل مجلس الأمن في إحالة قضايا تندرج ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. وكان هذا هو الحال فيما يتعلق بليبيا، مما يدل على التحيز في قرارات معينة، الأمر الذي ينبغي أن يسترعي انتباه المجتمع الدولي.

والتسييس له آثاره السلبية على دور المحكمة الجنائية الدولية، لأن ذلك قد يؤثر على استقلاليتها ويقوض موضوعيتها وحيادها – وهي المبادئ التي يجب أن تحكم ممارستها لمسؤولياتها. ولا يمكن أن تكون هناك معايير مزدوجة في تلك القضايا؛ والحالات التي تحاكم أمام المحكمة الجنائية الدولية يجب حلها في إطار الهيكل المؤسسي للمحكمة، بمشاركة أعضاء جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، وليس خارج ذلك الإطار.

إن حالة عدم الاستقرار السياسي الناجمة عن الانهيار المؤسسي للدولة الليبية نتيجة للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في عام ٢٠١١، قد أثرت بشدة على سيادة القانون في تلك الدولة العربية، وخاصة نظامها القضائي. وغياب المؤسسات والمواجهات بين الفصائل التي تسعى للسيطرة على البلد تعرقل عمل الدولة. وفي ظل تلك الحالة، لا يمكن أن نتكلم عن وجود نظام قضائي في ليبيا يضمن المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان للأشخاص المشتبه بارتكابهم للجرائم.

إن ليبيا بلد غارق في فوضى بالغة وعنف واسع النطاق، الأمر الذي يستغله الإرهابيون من جماعة الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام وتنظيم القاعدة وأنصار الشريعة لتوسيع نطاق أعمالهم الإجرامية في أنحاء البلد والدول المجاورة. والإعدام بإجراءات موجزة وقرائن تعذيب أفراد أسرة القذافي – كما في حالة الساعدي القذافي – وأعضاء سابقين في حكومة الرئيس معمر القذافي، كل ذلك جزء من سياسة انتقامية قاسية، في انتهاك واضح لسيادة القانون. واختفاء المدافعين عن حقوق الإنسان واضطهادهم تعبير صارخ عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث يومياً في ليبيا، وهو ما يسبب بالغ الضرر لمواطنيها، الأمر الذي يصعب تصوره لو كان هناك وجود لسيادة القانون التي تضمن المحاكمة العادلة لمن يحاكمون لارتكاب جرائم مختلفة.

وعليه، فإن فنزويلا ترفض قرار محكمة الجنايات في طرابلس الصادر في تموز/يوليه الماضي، وتدين الحكم غيابياً بإعدام سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي ومواطنين ليبيين آخرين، وذلك لعدم وجود ضمانات إجرائية تكفل محاكمة عادلة. وقد رفض ذلك الحكم على الصعيد الدولي من قبل منظمات مختلفة، من بينها مجلس حقوق الإنسان. ولذلك، فإننا ندعو السلطات الليبية للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، من أجل نقل سيف الإسلام القذافي إلى لاهاي لمحاكمته بموجب الإجراءات القانونية الواجبة مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. يجب أن تضمن ليبيا تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وأن تسهل نقل سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إن الفقرة الخامسة من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) تحث ليبيا وكل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام، وهو ما صدق عليه القراران ٢١٧٤ (٢٠١٤) و ٢٢١٣ (٢٠١٥) وأكدا مجدداً على أن من واجب ليبيا الامتثال للمحكمة والتعاون الكامل معها وتسليم سيف الإسلام القذافي ووضعه على الفور تحت طائلة القانون الجنائي الدولي لمحاكمته.

وعلى الرغم من أن السيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، قد بذل جهوداً كبيرة للتوصل إلى اتفاق، فإن الهيكل المؤسسي للبلد لم يسترد حتى الآن، ولم تنشأ مؤسسات جديدة. لذلك، لا يمكننا الحديث عن تطبيق العدالة حيث لا تكفل المعايير القائمة للمواطنين المساواة في تطبيق القانون.

وفنزويلا تؤكد من جديد أن الحوار السياسي الشامل وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية هو الأساس لبناء حكم القانون بمؤسسات قضائية قوية، نضمن من خلالها النهوض بحقوق الإنسان واحترامها، بما في ذلك المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، والحق في الدفاع وافتراض البراءة كضمانات إجرائية أساسية.

ختاماً، نكرر دعمنا الكامل لجهود الممثل الخاص للأمين العام، السيد برناردينو ليون، والأمر نفسه مع خلفه، السيد

كوبلر، من أجل التوصل إلى حل سياسي، وبالتالي ضمان عودة السلام إلى ذلك البلد الأفريقي الشقيق، الأمر الذي لا غنى عنه لإعادة بناء الهياكل المؤسسية التي دمرها الحرب والتدخل الأجنبي في عام ٢٠١١ وما زالت آثارهما ممتدة إلى يومنا هذا في سيناريو بائس لبلد تقطعت أوصاله وسقط فريسة للجماعات الإرهابية، ولشعب متعطش للسلام والهدوء.

السيدة يودكايته بوتريمينه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أشكر إسبانيا على عملها الممتاز في رئاسة المجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقريرها الأخير بشأن ليبيا وعلى إحاطتها الإعلامية اليوم.

لا يزال ثمّة قلق عميق يساور ليتوانيا إزاء النزاع الجاري في ليبيا. وتتواصل الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء ليبيا. وعلى جميع أطراف النزاع الامتناع عن ارتكاب فظائع واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع ارتكاب مثل هذه الجرائم. ونشعر بقلق بالغ إزاء التهديدات المستمرة للمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في وسائط الإعلام والصحفيين. لقد فرّ كثير من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين من البلد أو التزموا الصمت أو يعملون سرّاً بسبب استمرار الهجمات والتهديدات والتخويف وعمليات الخطف والاحتجاز التعسفي. ونحن نشجع المدعية العامة ومكتبها على مواصلة رصد هذه الحالة عن كثب. وعلاوة على ذلك، فإن الجرائم الوحشية التي يرتكبها تنظيم داعش والجماعات المماثلة، بما في ذلك عمليات الإعدام الجماعي، قد تشكل جرائم يشملها اختصاص المحكمة ويجب أن تواصل المدعية العامة رصدها.

ونقدّر جهود المدعية العامة لتسليط الضوء على محنة الأشخاص المشردين داخلياً، وبخاصة حالة أبناء تاورغاء. ونرحب باجتماع لجنة مصراتة/تاورغاء المشتركة الذي عقد في تونس في أوائل أيلول/سبتمبر. ويمثل الاتفاق على وضع استراتيجيات لعودتهم وخطط لجبر الضرر تطوراً إيجابياً. وينبغي النظر إلى ضمان العودة الآمنة والحماية لأبناء تاورغاء بوصفه عنصراً هاماً من عناصر المصالحة الوطنية.

وترحّب ليتوانيا أيضاً بالحوار الجاري بشأن التعاون وتقاسم الأعباء بين حكومة ليبيا ومكتب المدعية العامة، وتدعمه. ونود التأكيد على أهمية استمرار هذا التعاون القضائي من أجل التصدي للإفلات من العقاب على الفظائع، بما في ذلك من خلال تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن تقاسم الأعباء فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات القضائية في ليبيا.

وتشكر ليتوانيا المدعية العامة على ما قدمته من معلومات مستكملة بشأن القضيتين المرفوعتين ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وينبغي أن تتقيد ليبيا بالتزاماتها القانونية وتُسلّم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفيما يتعلق بالأحكام والعقوبات بالسجن التي أُعلنت في طرابلس في تموز/يوليه الماضي ضد سيف الإسلام القذافي ومسؤولين آخرين من نظام القذافي، فإننا ندعو ليبيا إلى ضمان ألا تقوّض هذه التدابير مسؤوليتها والتزامها بالتعاون مع المحكمة. ونشير أيضاً إلى أن مكتب المدعية العامة سيواصل رصد وجمع المعلومات عن التقدم المحرز في الإجراءات القانونية ضد عبد الله السنوسي. ونشعر بالقلق إزاء ادعاءات التعذيب والمعاملة غير الإنسانية خلال جلسات الاستجواب في سجن الهضبة حيث يُحتجز السنوسي أيضاً. ونشجع السلطات الليبية على اتخاذ تدابير لوضع حد للمعاملة المهينة والتعذيب، إذا كانت هذه الأفعال تحدث فعلاً، وعلى التحقيق فيها ومعاقبة المسؤولين عنها.

وأودّ أن أختتم بياني بالإعراب عن الامتنان للمدعية العامة بنسودة على تفانيها في العمل وعلى الجهود الحثيثة التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية في التعامل مع قضايا بالغة الصعوبة. وأودّ أن أؤكد على أن مكافحة الإفلات من العقاب هو التزام للمجتمع الدولي بأسره. وبالتالي، فإن على الأمم المتحدة ضمان إتاحة الموارد الكافية للتحقيق في الحالات المحالة إلى المحكمة من مجلس الأمن.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المدعية العامة بنسودة على الإحاطة الإعلامية بشأن أنشطة مكتبها للمساعدة في إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم الوحشية في ليبيا.

في الأشهر القليلة الماضية على وجه الخصوص، شارك الليبيون بصورة بناءة في عملية الحوار السياسي التي يسّرها السيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام، واتخذوا خطوات هامة في وضع الصيغة النهائية لتسوية سياسية وتشكيل حكومة وفاق وطني. ومع ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن تؤيد الأطراف الاتفاق السياسي وتُنشئ حكومة وحدة الآن، دونما إبطاء. لا يمكن أن تُضيّع ليبيا هذه الفرصة والمجتمع الدولي بحاجة إلى حكومة شريكة في ليبيا.

وكما قال الوزير جون كيري، يمكن لوضع الصيغة النهائية لهذا الترتيب أن يساعد في إعادة ليبيا إلى مسار السلام والاستقرار والازدهار، وتقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم حكومة وفاق وطني جديدة. لقد أدّى الصراع السياسي في ليبيا إلى تفاقم التحديات الإنسانية والاقتصادية والأمنية القائمة، في حين سمح غياب آليات المساءلة المحلية الفعالة للمليشيات والجماعات المسلحة بالعمل دون قيود، حيث ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني ضد عامة الليبيين. وعلى وجه الخصوص، فإن من يسعون إلى تسليط الضوء على هذه الانتهاكات، ولا سيما نشطاء المجتمع المدني والإعلاميين والمدافعين عن حقوق المرأة، قد تم استهدافهم دون غيرهم مما دفعهم إلى مغادرة ليبيا أو العمل سرّاً.

ونثني على الجهود التي يبذلها من يوثّق هذه التجاوزات والانتهاكات، بما في ذلك ما يجري في الكثير من مرافق الاحتجاز في جميع أنحاء ليبيا، مع التسليم بأن استمرار العنف وعدم الاستقرار في ليبيا يجعل هذا العمل أكثر خطورة ولكن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء تزايد وجود مجموعات في ليبيا تتحالف مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيره من التنظيمات المتطرفة. وإننا ندين بشدة أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين من جانب هذه الجماعات في سرت ودرنة وبنغازي. وتُبرز جميع هذه الانتهاكات مخاطر النزاع في ليبيا والحاجة الملحة إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني التي يمكن أن تكون شريكاً بنّاء في معالجة جميع هذه التحديات، فضلاً عن الهجرة غير النظامية والتحديات الإقليمية الأخرى، وبناء المؤسسات والشراكات الدولية القوية التي تحتاج ليبيا إليها.

ويدعو المجلس إلى محاسبة جميع الذين ارتكبوا انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في ليبيا. ويكتسي هذا أهمية بالغة للمضي قدماً في ليبيا. ويجب علينا السعي إلى إقامة العدل، ليس فيما يخص الجرائم التي ارتكبها نظام القذافي وحسب، إذ استجدّت أحداثٌ جديدة في ليبيا، ويجب علينا أيضاً تحقيق العدالة بالنسبة للجرائم التي ارتكبتها المجموعات المتحالفة مع تنظيم داعش وغيرها من المتطرفين. وذلك أحد الأسباب القوية الداعية إلى التعجيل بتشكيل حكومة ليبية موحّدة، ليتسنى التصدي لخطر التطرف على نحو ملائم، بما في ذلك من خلال الملاحقة القضائية الداخلية الليبية. كما نشجع الدول الأخرى ذات الصلة على مقاضاة المقاتلين الأجانب المنخرطين في تلك الجماعات بسبب الأعمال الوحشية وغيرها من الجرائم، حسب الاقتضاء.

وفيما يتعلق بالحالة المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية، ما زلنا نؤيّد الدعوة الموحدة التي أطلقها المجلس إلى ليبيا للوفاء بالتزامها في التعاون وتقديم المساعدة إلى المحكمة والمدعية العامة. ونحيط علماً، على وجه الخصوص، بالتزام ليبيا بنقل سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية، ونحث ليبيا على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قضائية أخرى ضده والتي من شأنها أن تشكل عائقاً أمام إحالته إلى المحكمة. كما نواصل التأكيد، بوجه أعم، على ضرورة أن تتم الإجراءات القضائية الوطنية في ليبيا في امتثال تام لالتزامات ليبيا الدولية.

ولتحقيق المصالحة الوطنية، سيكون من المهم كفالة ثقة جميع المواطنين الليبيين بالتزام حكومتهم بمراعاة الإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون، وضمان إخضاع المسؤولين عن الجرائم الخطيرة للمساءلة. وفيما تعمل ليبيا والمجتمع الدولي للتوصل إلى اتفاق سياسي، لا يمكننا أن ننسى أن المساءلة عن الجرائم المرتكبة في ليبيا ستكون عاملاً رئيسياً في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

أشكر المدعية العامة بنسودة ومكتبها، مرة أخرى، على عملهم خلال الأشهر الستة الماضية ومنذ عام ٢٠١١، عندما أحال المجلس الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة العمل مع المجلس والمحكمة وحكومة الوفاق الوطني الجديدة المنتظر تشكيلها وغيرها من الجهات لإنهاء العنف وتعزيز العدالة وبناء السلام المستدام في ليبيا.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، نودّ نحن أيضاً أن نشكر وفد إسبانيا على قيادته أعمال المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ونتمنّى للرئيس الحالي كل النجاح خلال هذا الشهر.

وقد أحطنا علماً بالتقرير العاشر المقدم من المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالتحقيق في الحالة في ليبيا، ونشكر السيدة بنسودة على تعليقاتها.

في عام ٢٠١١، عندما قرر مجلس الأمن إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، قال عدد من زملائنا إن إشراك المحكمة سيساعد على إنهاء موجة العنف وإحالة جميع المذنبين بارتكاب أبشع الجرائم إلى القضاء، وبالتالي منع الجرائم في المستقبل.

لكن للأسف، كما يؤكد التقرير، لم يحدث ذلك. ولم تستقرر الحالة في البلد، ولا تزال هناك زيادة في العنف. ولم تتقلص القائمة البشعة من الجرائم الواردة في تقرير المدعية العامة. وتشمل القائمة اختطاف المدنيين وقتلهم، وعمليات الاعتقال والاحتجاز غير القانونية، وتعذيب المحتجزين، التي يجب أن نضيف عليها الآن إضافة عمليات الإعدام الجماعية وغيرها من أفعال الشر التي يرتكبها تنظيم ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“.

لقد درسنا المعلومات الواردة في التقرير بشأن الأفراد الفعليين في القضية الليبية. لقد أكدت المدعية العامة لدى المحكمة الجنائية الدولية من جديد إنها تعتزم النظر في قضية عبد الله السنوسي وأن تطلب، إن اقتضى الأمر، إعادة النظر في قرار المحكمة بإعلان ليبيا قادرة على إجراء تحقيق في تلك القضية. وفي ذلك الصدد، يخلص التقرير مرة أخرى إلى أن هناك أسبابا غير كافية لتقديم ذلك الطلب، بالرغم من توفر معلومات عن ممارسة التعذيب والعنف الجنسي في السجن، وبالرغم من حكم الإعدام الصادر بحق عبد الله السنوسي في ٢٨ تموز/يوليه من المحكمة في طرابلس.

وتعزيزا لمكانة المحكمة، فإن قدرتها على إجراء تحقيقات غير متحيزة في الأعمال التي تقوم بها كافة الأطراف في النزاع، بما في ذلك في ليبيا، لها أهمية أساسية. ولم تتم الإشارة إلى خطوات هامة في ذلك الصدد. وكما أشرنا هناك معلومات كافية فيما يتعلق بالجرائم المزعومة التي لم يرتكبها أنصار معمر القذافي السابقون فحسب، بل غيرهم من أطراف النزاع، بمن

في ذلك المتمردون والآن بالطبع داعش. بيد أن التقرير لا يشير إلى أي خطوات إجرائية حقيقية تتعلق بهم. وليس لدينا سوى إحصاءات عقيمة وقوائم أرقام عن عدد القتلى المدنيين. وتأمل روسيا في أن تتناول المحكمة هذا الأمر على نحو أكثر تحديداً في المستقبل. أما الدعوات إلى مواصلة التحقيقات في الوفيات بين المدنيين الناجمة عن الغارات الجوية التي تشنها منظمة حلف شمال الأطلسي فقد ذهبت أدراج الرياح كذلك.

وننوه بالمعلومات الواردة في التقرير بشأن التعاون بين السلطات الليبية والمدعية العامة لدى المحكمة الجنائية الدولية. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على أهمية إقامة التعاون وتعزيزه مع تلك الدول التي تجرى فيها التحقيقات لاضطلاع المحكمة بولايتها بنجاح. لقد لاحظنا أن المدعية العامة في تعليقاتها اليوم أشارت إلى ما يسمى بالجرائم الوحشية. وكما هو معروف جيدا، لم يتضمن نظام روما الأساسي ولا صكوك القانون الدولي تلك الفئة من الجرائم ولم يعرفها. وفي ذلك الصدد، نرى أنه من الأهمية بمكان التقيد بالمصطلحات التي تتفق عليها الدول، بما في ذلك في إطار العمل بشأن نظام روما الأساسي.

وفي الختام، نأمل أن تراعي المدعية العامة لدى المحكمة الجنائية الدولية، في إطار المزيد من الخطوات الإجرائية، بشكل كامل الحاجة إلى التوصل إلى تسوية في ليبيا يكون أساسها استعادة الدولة وعملية المصالحة الوطنية. كما ينبغي أن تولي الاهتمام الواجب للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها كافة الأطراف في التزاع.

السيد غونثاليث دي ليناريث بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود بداية أن أشكركم، سيدي، وأود من خلالكم أن أشكر جميع الزملاء على كلماتهم الرقيقة للغاية عن رئاسة إسبانيا مؤخرا للمجلس. وأود أن أؤكد لكم ولفريقكم، سيدي الرئيس، دعمنا الكامل خلال ولايتكم. وأنتم تعلمون أنكم يمكن أن تعولوا على دعمنا الكامل.

وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا للمدعية العامة لدى المحكمة الجنائية الدولية على حضورها هنا اليوم وعلى الإحاطة الإعلامية المفصلة والكاملة التي قدمتها عن الحالة في ليبيا. وتود إسبانيا أن تشيد بالعمل القيم للغاية الذي تضطلع به المحكمة، وخاصة المدعية العامة. ونعلم أنها تعمل في ظل ظروف صعبة للغاية لأعضاء مكتبها. كما نود أن نعرب عن تأييدنا للتحقيقات التي تجريها في الجرائم المرتكبة حاليا في ليبيا وأن نقدم تعاوننا في ذلك الصدد.

إن الرسالة الجماعية التي نقلها اتخاذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) يجب ألا تظل مجرد كلمات. لقد شدد مجلس الأمن في مناسبات عديدة وفي قراراته على أهمية محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان عن أفعالهم. ولا يمكن أن نتسامح مع الإفلات من العقاب. فذلك يتنافى مع المصالحة الحقيقية والسلام المستدام. ولا يمكن أن نكون غير عابئين بالفظائع التي يعاني منها شعب ليبيا على أساس يومي أو بانتهاك جميع أطراف التزاع للقانون الدولي. إن التقارير التي تفيد بشن هجمات عشوائية على السكان المدنيين، بما في ذلك عمليات الاختطاف والاغتيالات والاعتقالات غير القانونية والتعذيب والجرائم الأخرى مؤسفة. إن إسبانيا تدين بشدة كل تلك الأعمال الوحشية، مع التأكيد بشكل خاص على الأعمال البالغة القسوة التي تقوم بها داعش والجماعات التابعة لها. إننا ندعو الأطراف وحلفائها مرة أخرى إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين.

وفيما يخص العلاقة بين ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية، نحن ممتنون للمعلومات المستكملة عن قضية سيف الإسلام القذافي وقضية عبد الله السنوسي. وفيما يتعلق بقضية سيف الإسلام القذافي، نود أن نشير إلى قرار الدائرة التمهيدية للمحكمة المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الذي يشير إلى عدم تعاون ليبيا، ولا سيما فيما يتعلق بتسليم سيف

الإسلام القذافي إلى المحكمة. وندين بشدة استمرار محاكمته في المحاكم الليبية وعقوبة الإعدام الصادرة بحقه في ٢٨ تموز/يوليه. ونكرر أنه لا بد من تسليمه فورا إلى المحكمة الجنائية الدولية وفقا للالتزامات بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) والقرارات الأخرى الصادرة عن المجلس التي تكرر على أن الالتزام بها إجباري. غير أن ما سبق لا ينتقص من قيمة الحوار الجاري بين الحكومة الليبية والمحكمة الجنائية الدولية والتعاون القائم حاليا في تنفيذ مذكرة التفاهم لعام ٢٠١٣، ولا سيما من المدعية العامة وممثل ليبيا لدى المحكمة.

وانتقل الآن إلى القضية الثانية، قضية عبد الله السنوسي، إذ يساورنا القلق إزاء الحكم عليه بالإعدام وإزاء الادعاءات باستخدام التعذيب خلال استجوابه. وسنتابع عن كثب المعلومات المقدمة من المدعية العامة، وننوه بإمكانية أن تنظر المحكمة في قرارها فيما يتعلق بمقبولية قضيته وفقا لأحكام نظام روما الأساسي.

وأود أن أنتقل الآن بإيجاز إلى الموارد المتاحة لمكتب المدعية العامة. نعلم أن الشح الحالي في الموارد يجعل من الصعب على المكتب إجراء تحقيقاته. ويجب أن نتذكر مرة أخرى أن تكاليف الإحالات تغطيها الدول الأطراف في نظام روما الأساسي وحدها، وأن المادة ١٣ من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية لم تنفذ بعد.

وختاما، نحن على اقتناع تام بأنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في ليبيا. والتوصل إلى اتفاق سياسي فيما بين الأطراف وحده يمكن أن يضمن الاستقرار الذي يحتاجه البلد. ونؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام السيد برناردينو ليون. ونرحب بتعيين السيد مارتن كوبلر ممثلا خاصا جديدا. ونكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى الامتناع عن كافة أعمال العنف. كما ندعو هذه الأطراف، في إطار روح المصالحة، إلى اختتام عملية الحوار تحت رعاية الأمم المتحدة. الأمر الذي سيمكنها من الموافقة على اتفاق سلام يتيح تشكيل حكومة وفاق وطني يمكن أن تضع الأساس لإعادة إعمار البلد. كما سيساعد ذلك الاتفاق في استعادة الاستقرار والأمن للشعب الليبي، مما سيكفل سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب والعدالة للضحايا وحماية الحقوق الأساسية للسكان في البلد.

السيد الحمود (الأردن): أتقدم بالشكر إلى السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم، وعلى عرضها للتقرير العاشر المقدم إلى مجلس الأمن عملا بأحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

يؤكد الأردن على دعمه المتواصل للمحكمة الجنائية الدولية حيث تشكّل المحكمة ركنا أساسيا في تعزيز العدالة الجنائية الدولية، ويسهم عملها في وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب في النزاعات المسلحة وفي صون السلم والأمن الدوليين وإعلاء سيادة القانون.

ونرحب بالمشاورات المستمرة بين الحكومة الليبية ومكتب المدعية العامة للمحكمة. ونؤكد على أن نجاح المحكمة في تنفيذ ولايتها بموجب قرار المجلس ١٩٧٠ (٢٠١١) يعتمد على التعاون بينهما في مختلف الجوانب، بما في ذلك مسألة المطلوبين للمحكمة. ونثمن الجهود التي بذلتها الحكومة الليبية في التعاون مع المحكمة إلى الآن، وندعوها للاستمرار في ذلك التعاون وتكثيفه وتقديم كافة التسهيلات والدعم اللوجستي المطلوب للمحكمة لتمكينها من جمع الأدلة وتقصي الحقائق والتنسيق وتبادل المعلومات والقبض على الأفراد وتسليمهم، علاوة على ملاحقة الجرائم الدولية المرتكبة في ليبيا والتي تدخل في ولاية المحكمة. ولا بد للدول الأطراف في ميثاق روما الأساسي مساعدة المحكمة والمدعية العامة في تنفيذ ولايتيهما بموجب التزامات الأطراف وفقا لميثاق روما الأساسي.

إن حجم التحديات التي تواجه ليبيا اليوم ما تزال هائلة، وقد انعكست آثارها على الدول المجاورة بازدياد مستمر بسبب الممارسات غير الإنسانية من القتل والخطف والتعذيب والحجز التعسفي التي تمارسها التنظيمات الإرهابية والإجرامية وتلك الخارجة عن القانون في ليبيا، بما فيها عصابة داعش. لذا فلا بد من استمرار ليبيا في العمل من أجل ترسيخ مبدأ سيادة القانون وضمان تحقيق المساءلة الجنائية لكافة مرتكبي الجرائم دن استثناء ووفقا للمعايير الدولية للتقاضي وتحقيق العدالة بهدف تحقيق الاستقرار في ليبيا ودعم العملية السياسية. ولا بد من مساعدة ليبيا في مواجهة الجرائم التي تُرتكب على أراضيها وتزويدها بالوسائل المناسبة للتعامل مع هذا الوضع الذي يهدد استقرار ليبيا والمنطقة بأكملها.

ختاما، يؤكد الأردن على ضرورة توفير المجتمع الدولي الدعم الكامل للمؤسسات الدستورية الشرعية للدولة الليبية، والوفاء بالتعهدات التي قطعها للمساعدة في بناء الدولة الديمقراطية الليبية الحديثة، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية تضافر جهود جميع الليبيين من أجل تمكين الدولة الليبية من استعادة سلطاتها وبسطها على كامل التراب الليبي.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على تقديمها التقرير العاشر عن ليبيا عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها المدعية العامة بنسودة إلى مجلس الأمن في وقت سابق من هذا العام، في أيار/مايو (انظر S/PV.7441) لم يطرأ تحسن كبير على الحالة السياسية في ليبيا، بينما ازدادت الظروف الأمنية سوءا. ووفقا لتقرير المدعية العامة، فقد ازداد عدد الوفيات بين المدنيين في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ٢٠١٥، في حين يستمر الإبلاغ عن عمليات الاختطاف والإعدام، وازداد عدد الأشخاص المشردين إلى ما يقرب من ٤٥٠٠٠٠ شخص، وهو ما يقارب ضعف الرقم المبلغ عنه منذ ما يزيد على العام بقليل.

ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء ما أبلغت عنه المدعية العامة عن استمرار ارتكاب الجرائم الخطيرة للغاية، ليس من قبل الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الإسلامية فحسب، بل أيضا من جانب جميع أطراف النزاع وحلفائهم. وقد أدت الهجمات العشوائية والاغتيالات وأعمال الاختطاف على نطاق واسع، علاوة على أعمال التعذيب والإعدام إلى وقوع الإصابات بين المدنيين. وفي الوقت ذاته، ما يزال استمرار الاشتباكات العسكرية العنيفة بين الأطراف المتنازعة يسبب الوفيات في صفوف المدنيين، دون وجود أي مؤشرات على تراجعها.

وتشعر ماليزيا بالقلق أيضا إزاء ازدياد الإصابات المنسوبة إلى تنظيم داعش في صفوف المدنيين. فقد أبلغت المدعية العامة أن عمليات الإعدام الجماعي والتفجيرات الانتحارية والهجمات الإرهابية التي يرتكبها داعش وغيره من الجماعات المرتبطة به قد أسفرت عن إصابات فادحة في صفوف المدنيين. وندين بشدة أعمال العنف العشوائية هذه التي يرتكبها التنظيم. وتؤكد ماليزيا مجددا وجوب مساءلة الجناة المسؤولين عن ارتكاب هذه الفظائع المروعة. ويجب عدم السماح بسيادة ثقافة الإفلات من العقاب بعد الآن.

وترى ماليزيا أن من شأن الجهود المستمرة التي تبذلها السلطات الليبية للامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أن تسهم بشكل إيجابي في بناء الثقة، خصوصا فيما يتعلق بالتزام هذه السلطات بمساءلة الأطراف والأفراد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونسلّم في الوقت نفسه، بأن قدرة السلطات الليبية على التحقيق ومحاكمة مرتكبي هذه الجرائم والفظائع فضلا عن مواصلة تعاونها، تعتمد إلى حد كبير على تحقيق الاستقرار في ليبيا.

وفي هذا الصدد، تؤكد ماليزيا مجددا على أهمية مشاركة جميع أطراف النزاع بصورة بناءة في الحوار الجاري بتيسير من الأمم المتحدة، ووضع الصيغة النهائية للاتفاق السياسي، فضلا عن الاتفاق على حكومة وفاق وطني فورا. ونرى أن تشكيل حكومة وفاق وطني تحظى بالدعم الكامل من قبل المجتمع الدولي يمثّل خطوة أولى حاسمة في جهودنا الجماعية الرامية إلى التصدي لمجموعة واسعة من التحديات التي تواجهها ليبيا حاليا، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب، والتصدي للأوضاع الإنسانية وتعزيز سيادة القانون في البلد.

وأود أن أختتم بياني باغتنام هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للسيد برناردينو ليون على جهوده التي لا تكل في تيسير محادثات السلام الجارية في ظل ظروف بالغة الصعوبة في ليبيا. وأؤكد مجددا دعمنا الكامل لعملية الحوار التي يسّرتها الأمم المتحدة، ونتطلع قدما إلى العمل على نحو وثيق مع الممثل الخاص الجديد للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد مارتن كوبلر.

السيد جاو يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيدة بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

ما فتئت الصين تراقب عن كثب التطورات في ليبيا. ويكمن السبيل الرئيسي لحل المسألة الليبية في الحوار السياسي، وينبغي أن تحترم أي تسوية ممكنة إرادة وخيار الشعب الليبي، فضلا عن صون سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية.

وتأمل الصين أن ترتب الأطراف المعنية في ليبيا مصالح الدولة الليبية وشعبها وفقا للأولويات، وأن تغتنم الفرصة المتاحة، وتثمن نتائج الحوار التي تحققت بالفعل، وتواصل المشاركة في التفاوض والتشاور من أجل الحد من الخلافات بهدف التوصل إلى اتفاق سياسي في وقت مبكر بغرض تشكيل حكومة وفاق وطني واستعادة الأمن والاستقرار الوطنيين. فذلك هو الشرط الأساسي والركيزة التي تستند إيها إقامة العدل القضائي في ليبيا.

وما يزال موقف الصين فيما يتعلق بالمؤسسات القضائية الدولية كما هو دون تغيير.

السيد ستيلان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئة الوفد الإسباني على قيادته الممتازة في الشهر الماضي، وأؤكد لكم، السيد الرئيس، دعم الوفد الفرنسي الكامل لكم في أداء عملكم.

بداية، أود أن أشكر المدعية العامة بنسودة على عرض تقريرها العاشر، وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها، وأؤكد دعم فرنسا لها وللمحكمة الجنائية الدولية بأسرها.

بينما تمكن المجلس من اعتماد القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بالإجماع، وإسناد إحدى أهم المهام للمحكمة الجنائية الدولية، أكدت الإحاطة الإعلامية للسيدة بنسودة أهمية ضمان أن يظل المجلس جاهزا لمساعدة ليبيا، التي لا تزال تمر بفترة من عدم الاستقرار وعدم اليقين، التي يقع الليبيون أنفسهم ضحايا لها، على العودة مرة أخرى إلى طريق السلام والعدالة المدنيين. إن القراءة المتأنية لتقريرها العاشر تقودنا إلى ثلاثة استنتاجات.

يتمثل الاستنتاج الأول في أهمية الاستمرار في مناشدة السلطات الليبية التعاون مع المحكمة قبل كل شيء. وسيكون ذلك التعاون حاسما لإنهاء فترة طويلة من الإفلات من العقاب في ليبيا، وتمكين المحكمة من الوفاء بولايتها. إن للمحكمة ولاية لمحاكمة السيد سيف الإسلام القذافي، وطلبت تسليمه إلى المحكمة، وفقا لمذكرة التوقيف الصادرة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١. والحكم بالإعدام الذي أصدرته محكمة الجنايات في طرابلس ضد السيد القذافي، في ٢٨ تموز/يوليه، أمر مؤسف على نحو مضاعف في هذا الصدد، ويجب على مجلس الأمن تكثيف جهوده لضمان تسليم السيد القذافي إلى المحكمة. ويأخذ القرار ٢٢٣٨ (٢٠١٥) المؤرخ ١٠ أيلول /سبتمبر، علما على النحو الواجب بطلب المدعي العام للدائرة التمهيدية بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه، بأن تسلم ليبيا فورا سيف الإسلام القذافي للمحكمة.

وفيما يتعلق بعبد الله السنوسي، قررت الدائرة التمهيدية الأولى، في ١١ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠١٣ بأن قضيته غير مقبولة لكي تنظر فيها المحكمة. لكن تتشاطر فرنسا الشواغل التي أعرب عنها العديد من زملائنا ومكتب المدعية العامة، حول مزاعم تعذيب السيد السنوسي في سجن الحدباء. وهنا يجب أن نشير إلى الأحكام ذات الصلة من القرار ٢٢٣٨ (٢٠١٥)، الذي يدين أعمال التعذيب، وسوء المعاملة، والوفيات الناجمة عن عمليات التعذيب، في بعض مراكز الاحتجاز في ليبيا. ويجب أن نشير أيضا إلى التصريحات التي أدلى بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في ٢٨ تموز/يوليه، بشأن عدم احترام الحق في محاكمة عادلة على النحو الذي يكفله القانون الدولي. ويؤكد مكتب المدعية العامة بأنه لو ثبتت صحة تلك المزاعم، فإنها يمكن أن تبرر إعادة فتح القضية على أساس المواد ذات الصلة من نظام روما الأساسي. وينبغي لنا جميعا أن نظل يقظين للغاية بشأن هذه المسألة.

وتلاحظ فرنسا بأنه على الرغم من عدم الاستقرار السائد في ليبيا، فقد تمكنت المدعية العامة من إجراء مناقشات مع المدعي العام في ليبيا، واستمرت في تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن تقاسم الأعباء بين المحكمة والسلطات الليبية، التي وقعت خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وتلاحظ بأن ذلك يشكل علامة إيجابية ومشجعة.

ويتمثل استنتاجنا الثاني في أنه لا يمكننا أن نسمح لجرائم متعددة ارتكبت منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ بأن تمر من دون عقاب. وفي ذلك الصدد، إهتمت فرنسا عن كثب بوجه خاص بالفقرة الواردة في التقرير التي تؤكد بأن الجرائم المنسوبة إلى أعضاء تنظيم داعش، تدخل ضمن الاختصاص القضائي الأولي للمحكمة، على أساس القرارين ٢٢١٣ (٢٠١٥) و ٢٢٣٨ (٢٠١٥). ولا يسعنا سوى تشجيع المدعية العامة بنسودة على متابعة تحقيقاتها وتحرياتها في هذه الجرائم، التي تمثل إهانة للضمير الإنساني.

أما استنتاجنا الثالث والأخير فيتجلى في أنه يجب علينا تقديم الدعم العملي للسلطات الليبية، خاصة في مجال العدالة وإعادة بناء سيادة القانون. وهذا الهدف يجعل تشكيل حكومة وحدة وطنية أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وبعد أشهر من المفاوضات، بفضل الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام السيد برناردينو ليون، تم التوصل إلى حل وسط بشأن نص نهائي توج بالإعلان عن تشكيل حكومة وحدة وطنية، برئاسة السيد فايز السراج كرئيس للوزراء. ولا ينبغي إضاعة المزيد من الوقت. ونحن نحث جميع الأطراف على الموافقة على اتفاق سياسي لإتاحة تشكيل حكومة وحدة وطنية فورا. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها استعادة السلام والاستقرار في ليبيا، وهذا ما يطلبه شعبها.

وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بتعيين السيد مارتن كوبلر ممثلا خاصا للأمين العام. وتؤكد فرنسا دعمها الكامل لوساطة الأمم المتحدة في ليبيا، وستدعم جهود السيد كوبلر كما دعمت جهود السيد ليون، الذي نشكره على عمله. وقد نجح من خلال مثابرته وتفانيه في اتخاذ خطوات كبيرة في اتجاه التوصل إلى اتفاق بين الليبيين.

إن التحديات والتوقعات في ليبيا لا تزال ضخمة، سواء بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية أو بالنسبة للسلطات الليبية. وقد أظهرت المدعية العامة كامل استعدادها لاتخاذ إجراءات. والأمر متروك للمجلس للقيام بكل ما هو ممكن لتسهيل نجاح الحوار السياسي بين الليبيين، ومساعدة السلطات الليبية على التعاون تعاونا كاملا مع المدعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على التقرير العاشر لها عن ليبيا، وعلى بيانها الذي ألقته اليوم.

إنني أنضم إلى الآخرين في التعبير عن قلقنا العميق بشأن الصراع الدائر في ليبيا. إن لانعدام الأمن، تأثير سلبي واضح على التحقيق الذي تقوم به المدعية العامة. وتتشاطر المملكة المتحدة مخاوف المدعية العامة الواردة في تقريرها. ولا تزال ترتكب جرائم خطيرة من قبل جميع الأطراف ومن يتحالف معها. ولا يزال عدد القتلى المدنيين في ازدياد، ولا تزال أعمال العنف تستخدم في محاولة لتحقيق أهداف سياسية. إننا ندين جميع تلك الأعمال. ونكرر دعوة المدعية العامة الدول للتحقيق، واتخاذ إجراءات ضد مواطنيها الذين قد ارتكبوا جرائم في ليبيا. إن أعمال العنف يجب أن تتوقف. ولا يمكن أن يكون ثمة حل عسكري للأزمة الحالية. وندعو جميع الليبيين، والأحزاب السياسية والمجتمع المدني على حد سواء، لدعم الجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة. وقد طال أمد انتظار التوصل إلى تسوية سياسية تتضمن تشكيل حكومة وفاق وطني. ولا تزال التسوية السياسية أفضل وسيلة لتحقيق السلام والأمن للشعب الليبي، والتعامل مع التهديدين الإرهابي والمتطرف.

إن التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب عن الفظائع سيكون مهما أيضا في الأشهر المقبلة. والتعاون القضائي بين المكتب والسلطات الليبية أمر حيوي في هذا الصدد. ونحن نشجع المدعية العامة الليبية، وممثل ليبيا لدى المحكمة لمواصلة العمل مع المدعية العامة. كما نحث جميع الدول على دعم المدعية العامة فيما يخص التحقيق الذي تقوم به، ومساعدة السلطات الليبية في جهودها الرامية إلى بناء دولة الحق والقانون.

إننا نشكر المدعية العامة على إحاطتها الإعلامية فيما يخص القضيتين المرفوعتين ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. ويساورنا القلق جراء ورود تقارير عن التعذيب وأفعال لاإنسانية في سجن الحدباء، ونؤيد الإجراءات التي اتخذتها المدعية العامة مع السلطات الليبية. ونلاحظ أن مكتب المدعية العامة لا يزال يرى أن القضية المرفوعة ضد السيد السنوسي لا تزال غير مقبولة. ولا يزال يساورنا القلق إزاء عقوبة الإعدام التي صدرت في حق السيد القذافي. ولم تمتثل ليبيا لطلبات التعاون التي قدمتها المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك طلبها استسلام السيد القذافي. ونكرر بأن ليبيا ملزمة بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعية العامة، على النحو المبين في القرارين ٢٢١٣ (٢٠١٥) و ٢٢٣٨ (٢٠١٥)، وندعو ليبيا إلى تسليم السيد القذافي بدون تأخير. ونتطلع إلى المزيد من آراء المدعية العامة بعد استلام تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن السيد القذافي، ومحاكمات السيد السنوسي، والحكم الكامل للمحكمة الليبية وغيرها من المعلومات ذات الصلة.

إننا نحيط علما بمخاوف المدعية العامة فيما يتعلق بالموارد، ونقر بالمصاعب المالية وتلك المتعلقة بالقدرات التي يواجهها مكتبها. ونحن نعمل على التوصل إلى نتائج فيما يخص الميزانية، من شأنها تلبية احتياجات المحكمة، وأن تأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد دباشي (ليبيا): يسعدني في البداية أن أهنئكم على رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأشكر صاحبة السعادة السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها الإعلامية المهمة التي قدمتها خلال هذا الصباح.

ليس لدي سوى القليل لأضيفه بشأن ما سبق وقلته في جلسة مجلس الأمن ٧٤٤١ بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٥. ولكنني أريد أن أؤكد من جديد حرص ليبيا على التكامل بين القضاء الوطني والمحكمة الجنائية الدولية، رغم أننا لسنا طرفا في نظام روما الأساسي، وذلك من أجل تحقيق العدالة، ومكافحة الإفلات من العقاب فيما يخص الجرائم المشمولة بنظام روما الأساسي.

وأؤكد بأن السلطات القضائية الليبية عازمة على الوفاء بكل التزاماتها بمقتضى القانونين الوطني والدولي، رغم المخاطر

والضغوط التي يواجهها حاليا الجهاز القضائي، وخاصة مكتب المدعي العام بسبب وجوده في منطقة لا تخضع لسلطة الدولة بل لسلطة الميليشات.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن وزارة العدل في الحكومة الليبية المؤقته، أعلنت عدم اعترافها بحكم محكمة الجنايات الصادر يوم ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٥ في حق مسؤولين سابقين في نظام القذافي بما في ذلك سيف الإسلام القذافي. والحكومة ترى أنه لا يمكن الحديث عن استقلال للقضاء وأحكام عادلة عندما تعقد المحاكمات في مناطق خاضعة لمجموعات مسلحة خارجة عن القانون.

وتسعى السلطات الليبية إلى ضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون. وأكدت أكثر من مرة عزمها على التحقيق في جميع الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت، ومعاقبة المسؤولين عنها.وتدين الحكومة الليبية كل الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان بغض النظر عن مرتكبيها، ولكن الحكومة تؤكد، أن أي حكومة ليبية، ستبقى عاجزة عن السيطرة على الوضع الأمني وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة، ما دام أن العاصمة طرابلس تحتلها ميليشيات خارجة عن القانون، وأن الحكومة غير قادرة على ممارسة عملها من مقار مؤسساهّا، وفي بيئة آمنة. وستبقى كل السجون، أقول كل السجون، خارج سيطرة الدولة، ما دام أن مجلس الأمن لا يلتزم بقراره ٢٢١٤ (٢٠١٥)، ويمنع وحدات الجيش الليبي وقوات الأمن من الحصول على السلاح.

وفي كل الظروف، ترحب الحكومة الليبية باستمرار التعاون بين مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ومكتب النائب العام في ليبيا.

وقبل أن أنهي كلمتي، أود أن أشير إلى أنه يتردد بين الحين والآخر، في كلمات بعض أعضاء هذا المجلس، الإدعاء بالتفرقة العنصرية في ليبيا، من قبيل الحديث عن اعتقال الأخوة الأفارقة بسبب لون الجلد. وهذا الأمر لا وجود له على الإطلاق في ليبيا. واختلاف لون البشرة لا يعني شيئا على الإطلاق في ليبيا، خاصة وأن نسبة كبيرة من الليبيين هم من ذوي بشرة سوداء، وهم كانوا دائما في أعلى المناصب. ويكفي أن أقول أن رئيس وزراء ليبيا، ذو بشرة سوداء، قائد السلاح الجوي أيضا ذو بشرة سوداء. التفكير بأن البشرة سبب الاعتقال لا أساس له على الإطلاق. ولكن للأسف بدأت هذه الدعايات خلال الثورة عام ٢٠١١ بسبب تجنيد القذافي لبعض العمال الأفارقة لقمع الثورة.واستغل هذا الأمر بعد ذلك للإساءة إلى ليبيا وعلاقاهّا بالدول الأفريقية. إن احتجاز من دخلوا البلاد بطريقة شرعية، في الواقع يوفر لهم الحماية من المجرمين وتجار البشر. وهناك عشرات الآلاف من الأخوة الأفارقة الذين ما زالو حتى الآن يعيشون ويعملون في ليبيا بحماية الأسر الليبية.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.